



سؤال المواطنة وترابطه مع مفهوم الحق عند فريدريك هيجل

عمار بوزريه

طالب دكتوراه- جامعة الجزائر2

Aminhayat755gmail.com

تاريخ القبول: 2020/05/28

تاريخ الإرسال: 2020/05/04

تاريخ النشر: 2020/06/25

ملخص:

إن للدولة أهمية كبيرة في التأسيس لمواطن قوي وفعال في مجتمعه، مواطن حر يعرف حقوقه التي تضمنها له الدولة التي ينتمي إليها، ويعدّ "هيجل" من أهم الفلاسفة الذين كتبوا في الدولة والحق والقانون، ونحاول من خلال هذا البحث أن نقدم كيف ينظر "هيجل" إلى المواطن وحقوقه وكيف يمكن بناء مواطن فعال في مجتمعه؟ وما هي أهم الانتقادات الموجهة لـ: "هيجل"؟ إن ما توصلنا إليه من خلال هذا البحث أنه يجب التأسيس لدولة قويّة لكي لا يتم اختطافها من طرف السلطة واستخدامها لتحقيق أغراض شخصية وإهانة المواطن وإضعافه.

الكلمات المفتاحية: المواطن، الدولة، الأسرة، المجتمع المدني، الحق، الاستبداد.

Abstract:

The state has great importance in establishing a strong and effective citizen in its society, a free citizen who knows his rights guaranteed to him by the state to which he belongs, and "Hegel" is one of the most important philosophers who wrote in the state and the right and the law, and we try through this research to present how Hegel views To the citizen and his rights, and how can an effective citizen be built in his society? What are the most important criticisms of "Hegel"? What we reached through this research is that a strong state must be established in order not to be kidnapped by the authority and used to achieve personal purposes and insult and weaken the citizen.

key words :Citizen, state, family, civil society, right, tyranny.

مقدمة:

يُعدّ "هيجل" من أهم الفلاسفة الألمان الذين تركوا بصمة قويّة في تاريخ الفلسفة بشكل عام، والذي يؤكد على مكانة "هيجل" هو أن له الكثير من التلاميذ الذين حاولوا تطوير أطروحاته التي مسحت الكثير من الميادين المعرفية والمنطقية والفنية والسياسية، على أن ما يعنينا هنا هو دراسة أهم الأطروحات السياسية ونعني بها أطروحته في مجال المواطنة،

ومن خلال هذا الطرح نتساءل: كيف ينظر "هيجل" إلى المواطن؟ وكيف يمكن بناء مواطن فعّال في دولة حقيقية؟ وما هي أهم الحقوق التي يجب أن تُعطى للمواطن؟ إن الذي دفعنا إلى الإطلاع في نصوص "هيجل" وبلورة هذه الإشكالية هو رغبتنا في استدعاء "هيجل" لقراءة واقعنا العربي الذي هو بحاجة إلى التأسيس لمواطن قويّ وفعال في مجتمعه، وذلك لن يتأتى إلا بشرط إمكان هو إعادة قوة الدولة لتحقيق الحق والعدل.

أولاً: مدخل إلى فلسفة هيجل السياسية.

إن أهم كتابات "فريدريك هيجل" السياسية هو كتابه "فلسفة الحق" أو "أصول فلسفة الحق" في بعض الترجمات 1821، وبعض المقالات مثل المقالات عن الدستور الألماني 1802".

وترتبط فلسفته عن الحق أو فلسفته عن الدولة بطريقة غير عادية بتعاليمه الفلسفية كلها، لأن مذهبه أكثر نسقيّة من مذاهب معظم الفلاسفة، والدولة التي يصفها "هيجل" هي عمل عقلي أزلي كما يقدمه في كتابه "علم المنطق" و"موسوعة العلوم الفلسفية"، بيد أنها نتاج التاريخ الكلي كما يتعقبه "هيجل" في كتابه "محاضرات في فلسفة التاريخ"، و"هيجل" يذهب إلى أنه لا يمكن الفصل بين العقل والتاريخ لذلك لا يريد أن يؤسس دولة مثالية، وإنما يريد أن يرد الاعتبار للدولة الحقيقية بأن يُبين أنها عقلية¹.

وكانت أهم المميّزات البارزة لفلسفة "هيجل" السياسية هي أنّه أضفى قيمة عالية على الدولة القوميّة، فالدولة كانت في تفسيره للتاريخ هي التي تشكل الوحدة الهامة، وكان الغرض من فلسفته للتاريخ أن يظهر عن طريق الديالكتيك؛ منجزات كل أمة كعنصر في حضارة متطورة على نطاق عالمي، ولم يعط "هيجل" أهمية لإرادة المواطن في بناء الحضارة كما أعطى أهمية كبيرة للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في فلسفة "هيجل" السياسية عنصران لهما أهمية كبيرة وهما الديالكتيك الذي قدمه كوسيلة قادرة على أن تُسفر في كل الدراسات الاجتماعية عن نتائج جديدة ولا يمكن بخلافه إثباتها، والعنصر الثاني هو نظريته في الدولة القومية باعتبارها تجسيدا للسلطة السياسية، وكان هذان العنصران في نظر "هيجل" مرتبطان لا انفصام بينهما، فتفوق الدولة القومية مرهون بالتعليل الديالكتيكي².

وفي كتابه "أصول فلسفة الحق" درس "هيجل" الحق ضمن إطار فلسفة التاريخ الذي هو تحقيق جدلي للحرية في القانون والحق، إذ درس أسس الحرية مؤكدا أن كل شخص حر لأنه ذكيّ وواعي، وهو بذلك مصدر للحق الذي هو تحقيق الحرية التي تتجسد عبر الملكية، ويصان بالعقد الذي يجب أن يُحترم³.

ودرس "هيجل" بعد ذلك الأخلاق التي هي تحقيق للحرية على الصعيد الفردي لينتقل بعد ذلك إلى دراسة الأخلاق على صعيد الجماعة وهي تحقيق الحرية عبر ثلاث كيانات أخلاقية هي العائلة والمجتمع المدني والدولة التي هي روح الجماعة⁴.

وبما أن الفلسفة بنت عصرها كما يقول "هيجل"، ففلسفته السياسية مرتبطة بعصرها المتلخص في الواقع الألماني المتخلف الذي يعاني الانقسام والتجزئة، في ظل النظام

الإقطاعي، حيث لا عدالة ولا قانون، ولا حماية للفرد أو الحرية في ظل هذا النظام الذي يبيغضه "هيجل". وحروب نابليون والثورة الفرنسية التي شكلت في نظره تحولا حاسما في التاريخ، سعت إلى القضاء على فوضى الواقع الاجتماعي والسياسي، وصراع المصالح الخاصة بخلق نظام عقلي جديد، ولكن هذا الرأي ينتهي سريعا بهزيمة نابليون سنة 1815، في أوروبا، ويعلن "هيجل" في فلسفة الحق فشل الثورة الفرنسية لما انتهت إليه من فظاعة ووحشية، ولم تنجح في أن تجعل الإنسان يقبل عن قناعة ورضا خضوعه لسلطان الدولة، لأنه على الإنسان أن يكون فاعلا في مجتمعه مقويا للدولة؛ لتُحقق له الحرية الخاصة وحرية مجتمعه⁵.

ثانيا: الدولة عند هيجل.

إنّ الدولة هي الأسرة والمجتمع المدني، ومعها تتحقق الفكرة الأخلاقية، وتأخذ وجودها الفعلي، فالدولة عند "هيجل" هي العقل الفعلي، وهي العقل الأخلاقي بوصفه إرادة جوهرية تتجلى، كما أنها تَمْظُهُر للعقل.

إنّ الدولة عند "هيجل" هي فرد ثالث حقيقي فالأسرة هي الكلية، والمجتمع المدني هو الجزئية، والدولة هي الفردية، ولكي تتحقق الحياة الحقيقية لابد من انصهار الكلّي في الجزئي؛ ليعطينا الفردي لتصبح الدولة هي الكلّي الموجود فعلا، وهي مصدر القوانين⁶.

1/ الأسرة:

إنّ "هيجل" يربط بين الأسرة والمجتمع المدني؛ فالأسرة هي الجوهر المباشر للروح، وهي تتميز بشعور الروح بالوحدة وهو الحب، والأسرة حسب "هيجل" تكتمل باكتمال هذه اللحظات الثلاث وهي الزواج الذي يعده "هيجل" علاقة طبيعية وأخلاقية وبه تستمر الحياة للنوع البشري، فهو في جوهره رابطة يتنازل فيه كل طرف عن فرديته، ويجوز في حالات معينة أن تنفصم العلاقة بالطلاق⁷.

أما اللحظة الثانية فتتمثل {في ملكية الأسرة ذلك لأنه لما كان للأسرة وحدة كاملة فلا بد أن تتمثل هذه الوحدة في مظهر خارجي يتمثل في ملكيتها أو رأسمالها؛ ثم تظهر اللحظة الثالثة في تربية الأطفال الذين لهم على آبائهم حق التربية إلى حين يستقلوا ليكونوا أسرة جديدة⁸.
إنّ وظيفة الدولة هي تحقيق الحرية للمواطنين يقول "هيجل": {إن الدولة تتحقق في الواقع من خلال الحرية الملموسة "الواقعية"، وهذه الأخيرة كامنة في الفردية الشخصية، "الفرد، الشخص"، فهي تحتاج إلى أن تتلقى اهتمامات خاصة والاعتراف بذاتها، بُغية تطورها وفق نظام الأسرة⁹، فالمواطن حينما يكون حرا وتوفر له الأسرة كل ما يحتاجه ستنفجر مواهبه ويقدم إضافة حقيقية للمجتمع الذي يعيش فيه.

إنّ الأسرة هي قاعدة من قواعد الدولة، فهي القاعدة الثانية في الدولة إلى جانب المجتمع المدني، لأن الأسرة جذر طبيعي للدولة، بينما المؤسسة هي الجذر الأخلاقي للدولة، فالمؤسسة هي أسرة محترفة في المجتمع المدني، وهي تركز مثل العائلة الطبيعية على الشعور بالشرف¹⁰.

ومن هنا نفهم الترابط بين الأسرة والمجتمع المدني والدولة، فكل منها مكمل للآخر. لذلك

يجب الاهتمام بالأسرة من أجل أن تنتج لنا مواطنًا قويًا وفاعلًا في مجتمعه، وتأسيس دولة قوية في نهاية المطاف.

ومن المعلوم أن الأسرة تتأسس بواسطة الزواج يقول "هيجل": {إن الزواج باعتباره العلاقة الاجتماعية الأولية، يحتوي أولاً على عامل الحياة الطبيعية، بما أن الزواج هو حقيقة جوهرية، يجب النظر إلى الحياة الطبيعية في مجملها على أنها إدراك النوع، ولكن ثانياً من خلاله يحدث تكامل بين الجنسين يشكل وحدة روحية لحب ضمير الذات}¹¹ إن الهدف من الأسرة هو إنجاب الأولاد، فهذا هدف بيولوجي، والهدف الآخر هو الاستقرار والحب بين الزوجين، لأن الاستقرار يخدم الدولة في نهاية المطاف. هذا بالنسبة للمظهر الداخلي أما المظهر الخارجي فيتمثل في ملكية الأسرة ورأسمالها، كما أنه على الدولة تربية الأطفال إلى حين يستقلوا ليكونوا أسراً جديدة¹².

2/ المجتمع المدني:

وبعد الأسرة يأتي المجتمع المدني الذي له ثلاث مظاهر، المظهر الأول يتمثل في تحقيق حاجات الفرد بواسطة عمله وعمل الآخرين، والمظهر الثاني يتمثل في العنصر الكلي للحرية الذي يفرض حماية الملكية بالقانون، والمظهر الثالث يتمثل في رعاية باقي المصالح الجزئية بالإدارة والشرطة¹³.

3/ الدولة:

هذا وتجدر الإشارة إلى أن "هيجل" انتقد نظريات العقد الاجتماعي التي تفسر ظهور الدولة، فالدولة عند "هيجل" هي كما يقول: {الدولة هي واقعية الفكرة المطلقة الأخلاقية، هي الروح الأخلاقية بوصفه إرادة جوهرية " هي وحدة الإرادة الذاتية والإرادة الكلية أو العقلية" وهذه الوحدة الجوهرية؛ وحدة مطلقة غاية في ذاتها، والحرية حقها الأسمى، وغايتها النهائية حق أسمى ضد الفرد الذي واجبه الأعظم أن يكون عضو الدولة}¹⁴.

كما يذهب "هيجل" إلى أن الدولة لا تقوم على أساس العقد لأنه لو يكون العقد حاضراً بين المواطن والدولة فستكون الدولة مجبرة على احترام هذا العقد، لذلك فهو يرى أن الدولة هي المسؤولة عن حماية حقوق المواطن؛ وعلى هذا الأخير أن يمثل لها، يقول "هيجل": {وإذا لم يكن هناك دولة، فإن العقل يطلب في الحال تأسيس دولة، إن التصريح بالدخول إلى الدولة أو الخروج منها يجب أن تمنحه الدولة نفسها، وإذن فليست تلك المسألة متوقفة على الإرادة الفردية العشوائية، ومن ثم فلا تقوم الدولة على أساس العقد (...) ومن الخطأ أن نذهب إلى أن تأسيس الدولة هو شيء يعتمد على حق الاختيار لجميع أعضائها (...) فلم يعد مسموحاً للأفراد، على نحو ما كان في العصور الوسطى، أن يعقدوا تعاهدات خاصة، أو اشتراطات خاصة معها}¹⁵.

والإرادة الجوهرية هي عنصر المعقولة في الدولة، وهي وحدة الكلي والجزئي، وحدة الحق والواجب، بينما علاقة الفرد بالدولة شيء آخر، فإذا كانت الدولة هي الروح الموضوعية فليس الفرد حقيقة موضوعية أو أخلاقية إلا إذا كان عضواً فيها. فالدولة هي الفكرة الإلهية أو فكرة الروح كما توجد على الأرض، وسنة الروح هي الحرية

وتحققها يقتضي مفهوم الإرادة، ليس بالمعنى الذاتي ولكن وفقا لكليتها الجوهرية، لذلك فإن اتخاذ "هيجل" الإرادة كمبدأ أو أساس الدولة يُغيّر في مضمونه وأهدافه ما تعارف عليه الفكر السياسي؛ في نظريات العقد الاجتماعي لذلك يرى "هيجل" أنّ السمة الأساسية للدولة ليست العقد بل هي الوحدة الجوهرية¹⁶.

هذا وتتصف الدولة السياسية عند "هيجل" بالعضوية، والعضوية التي يتحدث عنها "هيجل" هي عضوية مجردة، فهي المرحلة التي يكتمل فيها الروح المطلق؛ لهذا فإنّ ما يقوله "هيجل" عن عضوية الدولة يمكن أن ينطبق على العضوية البيولوجية كما ينطبق على العضوية السياسية ذلك أن العضوية تصبح تعبيراً عن الفكرة المطلقة المجردة سواء في الجانب البيولوجي أو السياسي¹⁷.

ثالثاً: المواطنة عند هيجل.

لقد ميّز "هيجل" بين كل من المواطن العادي الذي تتفق إرادته مع إرادة الدولة فهو يتكيّف والأخلاق السائدة في مجتمعه إنه لا يستطيع أن تكون له إرادة مستقلة لأنه الفرد الذي لم يدرك وجوده الذاتي ولا يعي حريته.

إلى جانب مصطلح المواطن يستخدم "هيجل" مصطلح "الشخص" وهو الذي يمكن أن يتجاوز أخلاق مجتمعه ويتصرف بحسب وعيه بحريته الذاتية، فقيمه وأخلاقه لا تتبع القيم والأخلاقيات السائدة في مجتمعه؛ ويضرب "هيجل" مثلاً لهذا النموذج بـ"سقراط" الذي رفض الأخلاقيات السائدة، وعلى الرغم من أنّ "سقراط" استمر في أداء واجبات المواطن إلا أنّ الدولة الرسمية وديانتها لم تكن هي الواقع الذي يؤمن به¹⁸.

يرى "هيجل" أن الدولة لا تتكون في الأصل من مواطنين قائمين بذاتهم، فالفرد لا بد وأن يوضع في مكان وسط عن طريق سلسلة من المشاركات والارتباطات قبل أن يصل إلى المركز النهائي للمواطنة في الدولة، وعلى العموم كان رأي "هيجل" في المجتمع المدني يتضمن مبدأ سليماً وهو أنه عندما ينظر إلى الفرد على أنه مواطن فحسب¹⁹.

ونجد "هيجل" في كتابه أصول فلسفة الحق يقول: {فلا يكمن في إرادة الفرد العشوائية أنه يفصل نفسه عن الدولة، لأننا بالفعل مواطنون في الدولة بالمولد والغاية العقلية للإنسان هي الحياة في الدولة (...)} إن التصريح بالدخول إلى الدولة أو الخروج منها يجب أن تمنحه الدولة نفسها، وإذن ليست تلك المسألة متوقفة على الإرادة الفردية العشوائية، ومن ثم لا تقوم الدولة على أساس العقد لأن الفرد يفترض مقدماً عشوائياً²⁰.

ويُضيف قائلاً: {من الخطأ أن نذهب إلى أن تأسيس الدولة هو شيء يعتمد على حق الاختيار لجميع أعضائها والأدنى إلى الصواب أن نقول إنه من الضروري مطلقة لكل فرد أن يكون مواطناً. التقدم العظيم للدولة في الأزمنة الحديثة هو الذي نبهته، ذلك لأن الفكرة الشاملة تسلك الأفكار معا في نسق صادق²¹.

وعلى العموم المواطن عند "هيجل" هو الذي تحمي الدولة حقوقه في مقابل ذلك عليه أن يمثل لها فالمواطن جزء من نسق الدولة.

إنّ المواطن حسب "هيجل" يكون فخوراً بالانتماء إلى دولته، مثل الفرد الذي يفخر

بانتمائه إلى أسرته، ومثل العضو في الجسد، ووظيفة هذا الانتماء والترابط مبنية أساسا على كبرياء الذات.²² إذ على المواطن أن يدافع عن دولته وأن لا يرضى بإهانة وطنه ومجتمعه، مثلما هو الحال مع أسرته التي لن يرض أبدا بإهانتها.

إنّ المواطن له الكثير من الحقوق، ولكن هذا الحق يحدده "هيجل" بأنه حق كقانون حيث يقول عنه: {عندما يتم افتراض الحق صحيحا في حد ذاته وفي وجوده الموضوعي - أي يحدده الفكر للوعي ويعرف ما هو صحيح وصالح - يصبح قانونا ومن خلال هذا التصميم يصبح الحق صحيحا بشكل عام}²³

من هنا نفهم أن الحق لا يتم المطالبة به بشكل جزافي، إنّما يجب أن يتم التفكير والنظر فيه إن كان موافقا لمنطق العقل، لأنّه إن كان موضوعيا وصحيحا فسيتم منحه للمواطن، حينها سيتحول ذلك الحق إلى قانون يعمل وفقه كل المواطنين.

وما دام أن الحق يتضمن الموضوعية، فهو بذلك يكون عالميا؛ يقول "هيجل": {إن مبادئ الحق في عالميتها يتم فهمها والتعبير عنها من خلال الفكر}²⁴، فمن المعلوم أن العقل مشترك عالمي بين جميع الناس، وعليه فالمبادئ التي يتوصل إليها عالمية. هذا ويؤكد "هيجل" أنه: {لكي يكون للقانون قوة ملزمة، بالنظر إلى حق الضمير الذاتي، يجب أن تكون القوانين معروفة عالميا}²⁵.

إنّ القوانين العالمية تتميز بقوة الإلزام، من منطلق أنّها عالمية وليست قومية أو مخصصة لمجتمع ما، وهذه العالمية هي التي تعطي لها المصادقية والنظر إليها على أنها صحيحة لا تحتل الخطأ.

والمواطن عليه أن يكون حرا، فالإنسان حسب "هيجل" لا يمكنه أن يكون حرا إلا عندما يعرف إمكانيته، أي داخل المجتمع المدني، فالعبيد عند "هيجل" ليسوا أحرارا لسببين أولهما لأنهم في حالة عبودية ولأنهم ثانيا لا يعرفون الحرية²⁶. إنّ الذي لا يعرف الحرية، لن يعرف أنه مسلوب الحرية إن سلبت منه، أما الذي يعرفها فلن يسكت أبدا إن سلبت منه. والحرية تتطلب ما يسميه "هيجل" "حق الإرادة الذاتية" وهذا الحق مؤهل بما يسميه "حق العقلانية"، فالخير سيتم التعبير عنه كمجموعة من المبادئ الأخلاقية الجوهرية التي تحدد كيف يجب أن يتصرف الشخص²⁷.

هذا ويؤكد "هيجل" أنه لا يمكن القول عن فعل ما أنه جيد أو خيّر، إلا إذا كان يمكن الكشف عنه أنه ملزم عقلائي؛ من حيث المبدأ، إذ يجب أن يكون هناك تبرير يقنعنا بأنّ المطلب الأخلاقي قائم على العقل.²⁸

إنّ فلسفة الحق عند "هيجل" فلسفة متناسقة مع أفكاره الأخرى في الدولة والفن .. الخ. يقول "هيجل": {إن تعينات الفكرة الشاملة في مجرى تطورها، هي نفسها أفكار شاملة من وجهة نظر ما، لكنها من وجهة نظر أخرى تتخذ شكل الموجودات ما دامت الفكرة الشاملة من حيث ماهيتها فكرة}²⁹، والروح المطلق يتجسد في النهاية في الدولة.

رابعا: هيجل في ميزان النقد

إن من أبرز منتقدي "هيجل" نجد "كارل ماركس" و"كارل ريموند بوبر؛ حيث استهل

"كارل ماركس" نقده لفلسفة الحق بنقد عام للجدل الهيجلي، ومحور الاعتراض على الجدل يتحدد في أمرين:

1- إنَّ السمة الأساسية التي يعاني منها الجدل الهيجلي في نظر "ماركس" هي الصوفية الروحية، وهي الأساس لتفسيرات "هيجل" غير الصحيحة للدولة السياسية، لتبرير النظام السياسي والاجتماعي القائم، واعتباره معقولا.

2- الاعتراض الثاني يرتبط منطقيا بالاعتراض الأول فالأشكال الحقوقية الاجتماعية والسياسية يرى ماركس على الضد من "هيجل" أن مصدرها وأساس وجودها هو الحياة المادية بين الفكر والروح.

3- أن نقطة الانطلاق عند "هيجل" هي الفكرة المطلقة، وهي الوجود المطلق، وهي موضوع ومضمون الفلسفة، وهي التي تحتوي على كل تعين، وماهيتها أو جوهرها أن تعود إلى ذاتها خلال تعينها الذاتي، ومعرفة هذه التّعينات أو الأنماط الجزئية هو عين العلوم الفلسفية على تعينها.

يرى "ماركس" أن تفسير "هيجل" المنطقي لتطور الأسرة والمجتمع المدني، في الدولة السياسية تفسير غير صحيح تشطر الفكرة المطلقة ذاتها؛ وتصبح الأسرة والمجتمع المدني تَعَيِّنَات للفكرة المطلقة، إنهما ظواهر خلقتها الذات، كي تعود إلى ذاتها وتصبح من أجل ذاتها، ويصف ماركس هذا بالصوفية المنطقية الخيالية، حيث يشتق "هيجل" المؤسسات الاجتماعية والسياسية من الفكرة المطلقة، إن الأسرة والمجتمع المدني يتصورهما "هيجل" كمجالين لمفهوم الدولة، وعلى وجه الدقة مجالين لتناهي الدولة، باعتبارهما شكلها المتناهي، والدولة تقسم ذاتها إلى قسمين، والدولة تفترض مسبقا الأسرة والمجتمع المدني، وهي تفعل هذا لكي ترتفع فوق مثاليتها، وتصبح روحا لا متناهية واقعا أو حقيقيا وفي هذا تبدو الصوفية والمنطقية واضحة³⁰.

أما الفيلسوف النمساوي "كارل ريموند بوبر" (1902-1994) ففي كتابه المجتمع المفتوح وأعداؤه؛ يرى أن "هيجل" يعتبر أحد ألد الأعداء للمجتمع المفتوح القائم على الديمقراطية والحوار العقلاني، فهو يرى أن "هيجل" خادم مخلص لسيدته "فريدريك فيلهلم" إمبراطور بروسيا، ولا يجد فوارق جوهرية بين "هيجل" و"أفلاطون" إلا فيما يتعلق بتطور التاريخ، وهو عند "هيجل" تقدم وثراء متزايد للبشرية وليس انحطاط، فكلاهما يرى أن الدولة كائن عضوي جوهر واع مفكر هو العقل أو الروح، وإذا كان "أفلاطون" يتخفى وراء مفهوم العدل، فإن "هيجل" يتخفى وراء مفهوم الديالكتيك.

لذلك يقف "بوبر" عند مفهوم الديالكتيك وقفة متأنية كي يكشف لنا الطريقة التي استخدم فيه "هيجل" هذا المفهوم ومرر نفسه على أنه تقدمي، بينما هو حسب "بوبر" في الجمود والتصلب والتسلط، لذلك ينقد "بوبر" الديالكتيك، فالديالكتيك الهيجلي من وجهة نظر "بوبر" ليس إلا صراع الأضداد واتحادها، فحين يضع "هيجل" التناقض في موقف يستحيل التغلب عليه؛ إنما يحاول أن يتخلص من كل ما هو نقدي فاتحا الباب أمام اليقينية التي يحاربها الفيلسوف النمساوي، كما أن الدولة الهيجلية تدعو إلى النزعة الاستبدادية من منطلق أن الدولة

عند "هيجل" بوصفها القانون، فهي غير ملتزمة أخلاقيا، لذلك تقبل الدولة السياسات المثيرة التي تمارس الاستبداد والعنف وقمع الحريات.³¹ كما أن قول "هيجل" بأن الدولة غير ملتزمة مع الشعب بأي عقد، لكي لا يتم محاسبتها، إذن الحاكم في الدولة إن هو قام بأعمال الاستبداد والظلم فلن يتم محاسبته، وهنا يظهر لنا أن "هيجل" يقدس الدولة على حساب المواطن.

خاتمة:

إن المواطن عند "هيجل" هو الذي يفتخر بانتمائه إلى دولته مثل افتخاره بالانتماء إلى أسرته، وعليه أن يدافع عنها وأن لا يرضى باهانتها أو محاولة القضاء عليها، مثلما عليه أن يقف مدافعا عن أسرته محققا بذلك أسمى القيم الأخلاقية؛ والدولة عند "هيجل" هي التي تحقق للمواطن الحرية الواقعية وتهيئ له الظروف المناسبة لتفجير طاقاته خدمة لمجتمعه وأسرته، وعلى هذه الأخيرة مراعاته والاهتمام به ليكون فاعلا في مجتمعه؛ كما أن "هيجل" يقدم تصويره للمواطن وحقوقه من خلاله نسقه الذي يبنيه على الترابط بين الأسرة والمجتمع المدني والدولة، فهذا الثلاثي هو من يساهم في بناء المواطن.

لقد قدم "هيجل" أطروحته في السياسة بصفة عامة وهي تحوي حدود ومكاسب، فالمكاسب هي ما يمكن أخذه والاستفادة منه، أمام الحدود فمن خلال النقد البناء يمكن تطوير تلك الأطروحات؛ وعلم الحق عند "هيجل" هو من أقسام الفلسفة؛ وهو تجسيد للإرادة، والحق الوضعي يظهر جليا في صورة الشخصية القومية أي دخول الجزء تحت راية الكل؛ هذا ويجب التأكيد على أن المنهج الجدلي عند "هيجل" هو تنظير للتنظيمات الأخلاقية التي تبدأ من مرحلة الحق المجرد إلى أخلاق الضمير إلى الأخلاق الاجتماعية.

إن "هيجل" في كتابه "دستور ألمانيا" قال أن ألمانيا ليست دولة، وبالفعل من خلال النقد البناء أصبحت ألمانيا دولة عظمى اليوم، وهو ما نحتاجه من المثقف العربي اليوم؛ أن ينقد سياسات بلده نقدا بناء بنية تطوير دولته إلى الأفضل، دون الانبطاح للحاكم السياسي والتحول إلى المثقف المُدجّن الذي يبرر فساد الحاكم؛ كما يمكن القول أن ما يُعاب على "هيجل" هو أنه يقسّ كثيرا الدولة ويرى أن الروح المطلق يتجسد فيها، لكن مع ذلك هناك إيجابيات في هذا التقديس، لأن "هيجل" يريد للدولة أن تكون قويّة، وحينما تكون قويّة فستحمي مصالح المواطنين، بينما الدولة حينما تكون ضعيفة فلن يكون هناك قانون وستحل القوة محل الحق؛ حينها لن يكون للمواطنة أي معنى وستحل الفردية والمصالح الخاصة مكان المجتمع والمصالح العامة.

أما بخصوص حقوق المواطن حسب "هيجل" فهي حق العمل، لأن هذا العمل هو الذي سيمكّن المواطن من الزواج؛ والزواج هو وسيلة الاستقرار الذي يخدم الدولة، والزواج أيضا حق من الحقوق، ومن أجل الاستقرار لابد من الملكية التي يضمنها القانون؛ وللمواطن أيضا حق الحماية من طرف الدولة بواسطة القانون وأجهزة الشرطة... الخ ويمكن أن نلخص هذه الحقوق في هذه الجملة؛ إن "هيجل" يرى أنه على الدولة أن تضمن كل الحقوق التي تجعل الأسرة مستقرة لأن ذلك يخدمها؛ فلو يكون هناك اضطراب على مستوى الأسرة؛ فإن ما سيصاحبه هو اضطراب المجتمع المدني؛ ويرافقه في نهاية المطاف انهيار الدولة أو ضعفها، والمواطن المستقر في أسرته ومجتمعه هو القاعدة التي تقوي الدولة.



- ¹ ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدغر، ت: محمود سيد أحمد، مراجعة: أمام عبد الفتاح إمام، المجلس القومي للثقافة، ج2، ط1، القاهرة، 2005، ص ص: 373، 374.
- ² جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ت: علي إبراهيم السيد، مراجعة وتقديم، راشد البراوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الكتاب الرابع، د. ط، القاهرة، 2010، ص ص: 113، 114.
- ³ نبيل دادوة، معجم الفلاسفة القدامى والمحدثين، نوميديا للطباعة والنشر، د. ط، قسنطينة، 2009، ص 347.
- ⁴ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁵ فريال حسن خليفة، نقد فلسفة هيجل، التنوير، د. ط، بيروت، 2009، ص ص: 250، 251.
- ⁶ هيجل، أصول فلسفة الحق، ت: إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، المجلد 1، دط، القاهرة، 1996.
- ⁷ أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، القاهرة، 1995، ص 92.
- ⁸ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ⁹ Hegel, principe de la philosophie du droit, traduit de l'allemand par André kaan et prfêfacé par jean Heppolite, Gallimard, France, 1940, p : 277.
- ¹⁰ Jean- Louis Vieillard-Baron, Le prince et Le Citoyen et la propriété du corps selon Hegel, Revue de la Métaphysique et de morale, N : 29, Presse Universitaires de France, 2001, p : 110.
- ¹¹ G.W.F.Hegel, Philosophy of Right, Translated By : S.W Dyde, Batoche Books Kitchener, Canada, 2001, p : 140.
- ¹² أميرة حلمي مطر، مرجع سابق، الصفحة نفسها.
- ¹³ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- ¹⁴ فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص 202.
- ¹⁵ هيجل، مصدر سابق، ص ص: 253، 254.
- ¹⁶ فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص 203.
- ¹⁷ المرجع نفسه، ص 204.
- ¹⁸ أميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1995.
- ¹⁹ جورج سباين، مرجع سابق، ص ص: 153، 154.
- ²⁰ هيجل، مصدر سابق، ص 339.
- ²¹ المصدر نفسه، ص 340.
- ²² Jean- Louis Vieillard-Baron, loc. cit, p 110 et 111.
- ²³ G.W.F. Hegel, Elements of The Philosophie of Right, Edited by : Allen W. Wood, Translated by : H. B. Nisbet, Cambridge University Press, Eighth printing, USA , 2003, P : 141.
- ²⁴ Loc. cit, p : 242.
- ²⁵ Loc. cit, p : 246 .
- ²⁶ عبد الرحمان بدوي، الموسوعة الفلسفية، مركز الدراسات العربية، ج1، ط1، بيروت، 1984، ص 215.
- ²⁷ Dudley knowles, Hegel and the Philosophy of Right, Routledge Philosophy Guidebook to, First published, London, 2002, p 194.
- ²⁸ Loc. cit, p : 194, 195.
- ²⁹ هيجل، مصدر سابق، ص 177.
- ³⁰ فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص ص: 177، 178.
- ³¹ فؤاد محمد ناصيف خير بك، من الإبيستمولوجيا إلى المجتمع المفتوح، منشورات وزارة الثقافة، دط، دمشق، 2002، ص ص: 198، 201.